



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

هل تكون بكين بوابة الشرق أمام معادلة التوازن الاستراتيجي؟

اللواء البحري (م) المهندس / صالح بن صنيح العتيبي

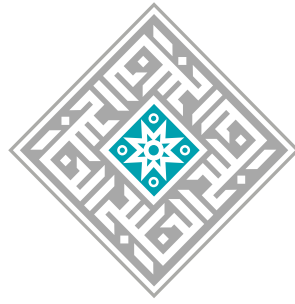
مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية

مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع
منذ عام 2000م



الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث



لا تمثل العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين مجرد استجابة عابرة للتحويلات الجيوسياسية الراهنة، بل هي نتاج مسار ممتد من التدرج الاستراتيجي وتراكم المصالح الحيوية المشتركة، فمنذ انطلاق الروابط الدبلوماسية في عام ١٩٩٠م، شهدت هذه الشراكة قفزات نوعية تجاوزت الأطر التجارية والسياسية التقليدية، لتبلغ آفاقاً أكثر شمولية تمثلت في التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة عام ٢٠١٦م، ثم ترسيخها بصورة أوسع خلال قمة الرياض عام ٢٠٢٢م وعلى امتداد هذا المسار، تبلورت شراكة وثيقة تركز على دعائم حيوية تشمل الطاقة، التجارة، الاستثمار، البنية التحتية، والتكنولوجيا، وتمثل المملكة لبكين شريكاً ضامناً لأمن طاقتها وأسواقها، وبوابة جيوسياسية نحو الخليج والعالم العربي، وحلقة وصل محورية تربط بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد جاء التناغم التاريخي بين مبادرة «الحزام والطريق» و «رؤية السعودية ٢٠٣٠» ليحدث تقاطعاً استراتيجياً ومستداماً بين الطموحات التنموية للمملكة والمصالح الجيواقتصادية للصين، حيث تنظر بكين إلى الشرق الأوسط باعتباره الملتقى الاستراتيجي الأهم الذي تتقاطع فيه خطوط الملاحة الدولية، سلاسل الإمداد العالمية، ومشاريع البنية التحتية، ما يمنح منطقة الخليج والبحر الأحمر وممراتهما الحيوية «مضيق هرمز ومضيق باب المندب» ثقلًا استراتيجياً في الحسابات الصينية، نظراً لارتباطهما المباشر باستدامة تدفقات الطاقة إلى الأسواق الآسيوية، وفي ظل المشهد السياسي الراهن المعقد للمنطقة والضغط الجيوسياسية وتباين الاستجابة الأمريكية للتعامل مع هذه الأحداث، يبرز دور المملكة العربية السعودية في إدارة الأزمات وتعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات والخيارات المتاحة لها، عبر «بوابة الشرق» نحو بكين، حيث لا يمثل ذلك مجرد امتداد تجاري عابر، بل يجسد إعادة تموضع استراتيجي يؤسس لشراكة آسيوية متكاملة الأبعاد (سياسياً، واقتصادياً، وتقنياً)، لاسيما في خضم التوترات الجيوسياسية الراهنة والواقع السياسي المتشابك الذي تشهده المنطقة، إذ لم يعد الموقع الجغرافي للمملكة مجرد موقع على خارطة الطاقة، بل محور ربط استراتيجي بين الشرق والغرب، تتحول فيه الصين من شريك تجاري إلى أحد أهم الشركاء الآسيويين للمملكة، ليلوح في الأفق تشكل ملامح معادلة استراتيجية جديدة، تعيد موازين القوى، عنوانها المصالح المتبادلة، تنويع الشراكات والتحالفات، وتحقيق أمن الممرات المائية الحيوية، ما يجعل المملكة العربية السعودية قادرة على استثمار الموقع الجغرافي لها في بناء شبكة أوسع من الخيارات الاستراتيجية.

”

**لم يعد الموقع
الجغرافي للمملكة مجرد
موقع على خارطة الطاقة
بل محور ربط استراتيجي
بين الشرق والغرب**

“



تقدير الموقف في مضيق هرمز وباب المندب ... ومعادلة الأمن الاستراتيجي



لم يعد المشهد البحري الراهن مجرد أزمات منفصلة في مضيق هرمز وباب المندب، بل تحول إلى منظومة ضغط جيواستراتيجية موحدة على أمن الطاقة والتجارة العالمية، يشكل سيطرة إيران على مضيق هرمز في الخليج، والتموضع الحوثي على الساحل الغربي وبعض الجزر اليمنية قرب باب المندب، أدوات بحرية متزامنة تمنح طهران وأذرعها قدرة غير مسبقة على التحكم بالممرين الحيويين المحيطين بشبه الجزيرة العربية، فمضيق هرمز يمثل حالياً مركز الثقل في الأزمة وباب المندب يعد امتداداً له، فالتوتر العسكري بين إيران والولايات المتحدة أدى إلى تراجع حاد في حركة الملاحة، مع تسجيل أعداد محدودة جداً من السفن العابرة لهرمز، بالتزامن مع حوادث استهداف وأضرار بالسفن، ومنها على سبيل المثال تعرض ناقلة «سدر» السعودية لهجوم إيراني أثناء عبورها المضيق، وهو ما دفع الرياض إلى مربع الحسم الدبلوماسي، عبر إدانة علنية وضعت المجتمع الدولي أمام مسؤولياته لحماية الممرات البحرية وضمان تدفقات الطاقة العالمية ضد التهديدات المقبوضة للاستقرار (وزارة الخارجية السعودية - ٢ سبتمبر ٢٠٢٦م)، فإيران تمتلك قدرة عالية على رفع تكلفة الملاحة والطاقة حتى دون الحاجة إلى إغلاق كامل ومستمر للمضيق، وإن استمرار الاضطراب بالممر المائي سيؤثر على أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية، فطهران تتحرك ضمن بيئة صراع واسعة مع واشنطن، وتستخدم أذرعها الإقليمية لتنفيذ أجندتها، وتجعل من مضيق هرمز أداة ضغط في مواجهة واشنطن، لكن استمرار تعطيله يضر أيضاً بمصالح الصين والدول الآسيوية المستوردة للطاقة، وهي دول تحتاج إيران إلى علاقات جيدة معها، لكنه في الوقت ذاته يعتبر ورقة ضغط قد تنقلب تكلفتها على طهران نفسها، ومن زاوية تقدير الموقف نجد بالمقابل تحول طبيعة التهديد في مضيق باب المندب، حيث أن تقدم الحوثي على الساحل الغربي اليمني والوصول إلى بعض المواقع القريبة من المضيق (رويترز - ١٠ سبتمبر ٢٠٢٦م، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية - ٢١ سبتمبر ٢٠٢٦م)، يعد انتقال التهديد بالصواريخ والمسيرات إلى التموضع الجغرافي ومكاسب ميدانية تشمل مناطق ساحلية وجزر استراتيجية، ويشكل تهديداً مباشراً لحرية الملاحة البحرية في المضيق، ما أثر على تراجع عدد السفن العابرة لباب المندب بصورة كبيرة وتداعيات ذلك على قناة السويس مع تصاعد الهجمات والمخاطر الأمنية، لذا فإنه إذا استمر اضطراب الملاحة في مضيق هرمز من قبل إيران

”

مضيق هرمز يمثل حالياً مركز الثقل في الأزمة وباب المندب يُعد امتداداً له

“





بالتزامن مع تهديدات مضيق باب المندب من قبل جماعة الحوثي ذراع إيران في المنطقة رغم ادعاءات طهران بنفي التدخل في الأحداث اليمنية، فإن العبء لا يقع على مسار واحد فقط، بل على الممرين البحريين اللذين يربطان الخليج بالأسواق العالمية عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر. أن التحول الجيوسياسي الأبرز في المشهد هو تحول الموقف الصيني نحو التدخل لإدارة الأزمة واحتواء التصعيد، حيث وجهت مطالب لطهران بضرورة كبح التصعيد الحوثي تقديراً واستجابةً للمصالح الاستراتيجية المشتركة مع المملكة (رويترز - ١٧ سبتمبر ٢٠٢٦م)، باعتبارها الشريك المؤثر في استقرار المنطقة وممراتها الحيوية، وهذا لا يعني أن الصين أصبحت طرفاً عسكرياً، بل يشير إلى انتقالها من دور المراقب والداعي إلى التهدة إلى دور دبلوماسي أكثر نشاطاً في إدارة أزمة الممرات البحرية، ما يؤكد أن بكين باتت ترى في استمرار تقويض أمن الممرات البحرية تهديداً مباشراً لأمن الطاقة وخطوطها، ودفعها لتوظيف نفوذها كشريك ضامن للاستقرار الإقليمي وبما يضمن معادلة الأمن الاستراتيجي، وعلى ضوء تقدير الموقف، تركز مقاربة المملكة العربية السعودية على مسارات متوازية وفك الارتباط بين الأزمات، إذ توازن الرياض بدقة بين ردع التهديدات البحرية المباشرة وحماية عمقها الاستراتيجي، بالتوازي مع بناء تحالفات مرنة وتوسيع هوامش المناورة الجيوسياسية مع الأقطاب الدولية المؤثرة مثل بكين وموسكو، دون التخلي عن دورها الدائم كصانع سلام يدير الأزمات عبر الدبلوماسية وخفض التصعيد، حيث لا يشكل تعميق الشراكة بين المملكة والصين عبر «بوابة الشرق» الانفصال من التحالفات التقليدية للمملكة، بل يمثل خيارات أوسع في علاقاتها الدولية، وتعزيز مرونة القرار الاستراتيجي في بيئة عالمية متغيرة.

”

**تواجه منطقة الخليج
وخاصة المملكة العربية
السعودية واقعاً
جيوسياسياً مركباً
يتجاوز التهديدات
الأحادية إلى تحديات
وتهديدات متزامنة
ومتعددة الأبعاد**

“

تعدد جهات التهديد ... وتباين الاستجابة الأمريكية

تواجه منطقة الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية اليوم واقعاً جيوسياسياً مركباً يتجاوز التهديدات الأحادية، إلى تحديات وتهديدات متزامنة ومتعددة الأبعاد، حيث تتقاطع جبهة مضيق هرمز تحت النفوذ الإيراني، مع تهديدات الحوثيين في باب المندب والبحر الأحمر، فضلاً عن الاختراقات الأمنية القادمة من الأراضي العراقية واستهداف خطوط الإمداد الحيوية كخط «شرق - غرب» (وزارة الخارجية السعودية - ١١ سبتمبر ٢٠٢٦م)، تتزامن هذه الأحداث مع موقف أمريكي متباين في إدارة هذه الأزمات، وتحركات دبلوماسية صينية حذرة تسعى لتأمين مصالحها عبر الممرات البحرية دون





كلفة سياسية، وبناءً على هذا المشهد السياسي المعقد، نجحت المملكة في وضع تلك الهجمات وأمن الملاحة البحرية ضمن أجندة دولية، ووظفت استقرارها وأمن ممراتها ومصالحها كجزء من معادلة الاستقرار الإقليمي والدولي، حيث أكد مجلس الأمن حق المملكة في الدفاع عن نفسها وأدان الهجمات على المملكة والتهديدات للملاحة في البحر الأحمر وباب المندب (واس ١٩ سبتمبر ٢٠٢٦م)، إن مضيقي هرمز وباب المندب يشكلان محوري ارتكاز جيواستراتيجي مزدوج، إذ يعملان كصمامي أمان متبادلين لخطوط الملاحة الدولية، ويتحكمان بشكل مطلق في الشرايين الحيوية لتدفقات الطاقة والتجارة العالمية الممتدة من الخليج إلى الأسواق الدولية، تجلت أزمة مضيق هرمز في تحوله إلى محور للمساومات الإقليمية والدولية، وبالمقابل تجاوز التمدد الحوثي الأخير في الساحل الغربي وجزر باب المندب حدود المكاسب الميدانية، ليصبح إعادة تموضع استراتيجي يهدد عمق الأمن الوطني والقومي الإقليمي والدولي، وتهديداً لحرية الملاحة الدولية ولتدفق النفط للمملكة عبر البحر الأحمر، لذا فإن ممارسة الضغط على هذين الممرين الحيويين في الوقت نفسه يضاعف حساسية منظومة الطاقة والتجارة السعودية والعالمية، بالإضافة إلى استهداف خط أنابيب «شرق - غرب» للمملكة من قبل الميليشيات الموالية لإيران في العراق، حيث لم يقتصر أثره على تعطيل شريان طاقة حيوي، بل أصبح تهديداً مباشراً لتجاوز معضلة مضيق هرمز، وهنا تظهر النقلة النوعية في طبيعة التهديد حيث لم يعد الهدف هو تعطيل المضيق، بل الضغط أيضاً على البدائل التي تستخدمها المملكة لتجاوز هذا المضيق، إن تزامن هذه الأحداث لا يعني بالضرورة وجود إدارة مركزية أو غرفة عمليات واحدة تديرها جميعها، بل إن تقاطع آثارها الاستراتيجية يجعلها قابلة للقراءة باعتبارها بيئة مولدة للتحديات الأمنية والجيوسياسية التي تشتبك مع مصالح الطاقة والملاحة البحرية. إن إيران تدرك أن استمرار الضغط على الممرات البحرية قد يمنحها أوراقاً تفاوضية تطالب فيها بوقف الحصار البحري على موانئها وإنهاء العمليات العسكرية عليها ورفع أو تخفيف العقوبات الصادرة بحقها وتحقيق مطالبها، لكن في الوقت نفسه قد يدفع القوى الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسها الصين، إلى ممارسة التأثير على طهران لحماية مصالحها، وهذا يضع طهران أمام معادلة هامة .. كلما توسع نطاق الاضطراب، زادت قدرتها على إنتاج أوراق ضغط تفاوضية، لكن كلما تجاوز الاضطراب حدوداً معينة، تحولت هذه الأوراق إلى عبء على علاقاتها مع شركاء تحتاج إليهم اقتصادياً وسياسياً.

”

**ممارسة الضغط على
مضيق هرمز وباب
المندب الحيويين في
الوقت نفسه يضاعف
حساسية منظومة
الطاقة والتجارة
السعودية والعالمية**

“





وفي مفارقة لافتة، نجد أن الحوثيون طالما رفعوا تاريخياً شعار «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل»، إلا إن بعض التغيرات تفيد بالتقاء مسؤولون أمريكيون ممثلين عن الحوثيين في مسقط في سبتمبر ٢٠٢٦م، وأبلغ الحوثيون الجانب الأمريكي بأن السفن الأمريكية ليست هدفاً لهم بل حظر مرور السفن السعودية الشريك الاستراتيجي لأمريكا، مع الإشارة إلى استمرار الالتزام بوقف إطلاق النار السابق، وهذه الواقعة لا تعني أن الحوثيين أصبحوا حلفاء لواشنطن، لكنها تكشف شيئاً أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية، وهو أن الخصومة لا تمنع التفاوض عندما تتغير حسابات المصالح والتهديدات، وهنا يتضح تباين المواقف الأمريكية فالولايات المتحدة لم تتعامل مع جميع التهديدات بالطريقة نفسها، ففي الوقت الذي اتخذت فيه مواقف عسكرية مباشرة تجاه إيران، أظهرت واشنطن في الملف الحوثي قدراً أكبر من التحفظ، حيث نقلت بعض المصادر أن واشنطن رفضت حتى ذلك الوقت طلبات المملكة للعودة إلى مواجهة الحوثيين، فيما برر الجانب الأمريكي الموقف بالإشارة إلى تعقيد رقعة الصراع (رويترز - ١٦ سبتمبر ٢٠٢٦م)، ولا يعكس ذلك قطعاً إن لواشنطن بؤادر انكفاء أو تراجع عن التحالف مع المملكة، بل قد يجسد مقارنة أمريكية قائمة على تجزئة الملفات، حيث تدار الاستجابة وفق الموازنات الجيوسياسية الخاصة بكل قضية على حدة، فواشنطن من المحتمل أن تريد في الوقت نفسه، حماية المصالح الأمريكية، واحتواء الملف الإيراني، والحفاظ على أمن الملاحة البحرية، وربما إدارة تكلفة التدخل العسكري وتجنب توسيع الحرب في اليمن، والحفاظ بالدرجة الأولى على حماية أمن إسرائيل ومتطلباتها، حيث يبقى أمن إسرائيل أحد الاعتبارات الأساسية في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، إن ممارسة الضغوط الأمريكية على الرياض بشأن التطبيع مع إسرائيل لا يغير من ثبات موقف المملكة المعلن في أنه لا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل دون قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية (وزارة الخارجية السعودية - ٧ فبراير ٢٠٢٤م)، إن تعدد جبهات التهديد وتعدد المشهد الإقليمي، سيجعل المملكة تمضي في إدارة التحديات بثبات ووعي استراتيجي، بما يعزز قدرتها على حماية مصالحها الوطنية والحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

”

**الخصومة لا تمنع
التفاوض عندما تتغير
حسابات المصالح
والتهديدات**

“



المملكة وتعدد الشراكات والتحالفات ... نحو منظومة أوسع للأمن والاستقرار



تواجه المملكة العربية السعودية اليوم بيئة أمنية معقدة تتشابك فيها مصادر التهديد، بدءاً من اضطراب المضائق المائية «هرمز، وباب المندب»، وصولاً إلى تهديدات الفصائل المسلحة في اليمن والعراق، وأمام هذه التحديات، وما أظهرته الأحداث الجارية من تباين الموقف الأمريكي وهشاشة «المظلة الأمنية الأمريكية» في ضمان أمن واستقرار المنطقة، أصبح الوضع الراهن لم يعد مجرد تهديدات أمنية منفصلة، بل اختباراً لمنظومة التوازنات والتحالفات وأمن الممرات الاستراتيجية، فكلما تعددت جهات الضغط، احتاجت المملكة إلى تعدد أدوات الاستجابة، وكلما تباينت مواقف القوى الكبرى، ازدادت أهمية تنويع الشراكات والتحالفات، حيث تتحول جغرافيا المملكة من ساحة لتلقي الضغوط إلى ورقة مركزية في إعادة تشكيل توازنات المنطقة، لذا قرأت المملكة طبيعة المرحلة باعتبارها تتطلب توسيع هامش الحركة الاستراتيجية، وتنويع أدوات القوة والتأثير، وعدم حصر خياراتها في مسار واحد، فأرتكز موقف المملكة على مزيج من الردع والدبلوماسية وبناء الشراكات وتفعيل قنوات الحوار، بما يعزز قدرة المملكة على حماية أمنها ومصالحها الوطنية والمساهمة في استقرار محيطها الإقليمي، وفي هذا السياق، يندرج «اتفاق مكة» للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى بناء تحالفات أمنية وعسكرية مرنة ومتنوعة (واس - ٧ أغسطس ٢٠٢٦م)، حيث تتطلع الدول الثلاث إلى تعزيز منظومة الأمن الجماعي والردع المشترك، وإرساء دعائم الاستقرار الإقليمي، ويتكامل هذا التعاون مع الدور الدبلوماسي للمملكة في احتواء أزمات المنطقة، والذي يركز على تفعيل الحوار والتنسيق الإقليمي، وحماية أمن الممرات البحرية الحيوية وفي مقدمتها مضيقا «هرمز وباب المندب»، وفي موازاة ذلك تأتي «بوابة الشرق» نحو بكين كمسار حيوي يوسع خيارات المملكة الاستراتيجية، فالصين تجمع بين الثقل الاقتصادي والنفوذ الدبلوماسي مع مختلف أطراف المنطقة، بما فيها إيران، وتجلّى هذا الدور بوضوح في رعاية بكين لاتفاق عام ٢٠٢٣م، (وزارة الخارجية السعودية ١٠ مارس ٢٠٢٣م)، الذي أثمر عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران، وإن توسيع الشراكة مع الصين لا يعني الانفصال عن الشركاء الآخرين، بل إضافة نوعية لمنظومة خيارات المملكة، وقناة دبلوماسية واقتصادية تساهم في تهدئة وخفض التوترات الحالية وحماية المصالح المشتركة، وتزداد أهمية هذا المسار عندما تتقاطع المصالح السعودية

”

**كلما تعددت جهات
الضغط احتاجت المملكة
إلى تعدد أدوات
الاستجابة**

“





والصينية في أمن الطاقة والتجارة وسلاسل الإمداد وحرية الملاحة البحرية، فاستقرار مضيق «هرمز وباب المندب» لا يمثل مصلحة سعودية أو إقليمية فحسب، بل يرتبط بصورة مباشرة بالمصالح الاقتصادية والتجارية الصينية وباستقرار حركة الطاقة العالمية، فالصين بثقلها الاستراتيجي ودورها الاقتصادي والدبلوماسي وعلاقاتها مع إيران ينظر إليها بأنها إحدى القنوات الممكنة للمساهمة في إعادة فتح وتأمين الممرات البحرية الاستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن قدرة بكين على ممارسة ضغط حاسم على طهران ليست أمراً مضموناً، وبذلك، فإن تحرك المملكة ضمن استراتيجية أوسع لإعادة توزيع أدوات القوة والتأثير تكمن في شراكات دفاعية مع قوى إقليمية، ودبلوماسية نشطة لخفض التصعيد، وعلاقات متوازنة مع القوى الكبرى، وانفتاح متزايد على الصين بما يوسع هامش الحركة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فالمملكة لا تتعامل مع مضيق «هرمز وباب المندب» باعتبارهما مجرد ممرين مائيين فحسب، بل باعتبارهما جزءاً من منظومة الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وهو ما يجعل حماية الملاحة البحرية، واستقرار سلاسل الإمداد العالمية هدفاً يتقاطع فيه دعائم الأمن مع المصالح الدولية، ومع استمرار المملكة في توظيف الدبلوماسية والحوار وتعدد الشراكات، تتشكل أمامها مساحة أوسع لإدارة المخاطر بدلاً من الاكتفاء بردة الفعل، لتصبح «بوابة الشرق» نحو بكين مساراً محتملاً وامتداداً لسياسة تنويع الشراكات وتوسيع الخيارات، ضمن معادلة استراتيجية هدفها تعزيز استقرار المنطقة، وتأمين الممرات المائية الحيوية المضطربة في الوقت الراهن، وترسيخ دور المملكة كطرف فاعل في إدارة التوازنات الإقليمية والدفع نحو الحلول السياسية والدبلوماسية، ومن هذا المنطلق، هل ستنجح بكين في توظيف ثقلها الاقتصادي والسياسي باعتبارها الشريك التجاري الأكبر لدول الخليج والمستورد الأول للنفط الإيراني، لترجمة هذا النفوذ والثقل الاستراتيجي إلى مكاسب سياسية وتخفيض التصعيد واحتواء الأزمة في المنطقة، وتحقيق أمن الممرات المائية نقطة تقاطع المصالح المشتركة، وبالمقابل هل تستعيد أمريكا تجديد دعائم جسور الثقة المتبادلة مع المملكة ودول الخليج، وتعزيز تواجدتها في المنطقة والحفاظ على نفوذها في وجه المنافسين لها مثل الصين وروسيا، والتي تنظر إلى الحد من فرص التوسع لهما في المنطقة، فالأحداث والمجريات القادمة محك المواقف ومرآة المشهد السياسي الحقيقية.

”

**المملكة لا تتعامل مع
مضيق هرمز وباب
المنندب باعتبارهما مجرد
ممرين مائيين فحسب
بل باعتبارهما جزءاً من
منظومة الأمن الوطني
والإقليمي والدولي**

“



”

**قوة المملكة في المرحلة
المقبلة لن تُقاس فقط
بحجم تحالفاتها وإنما
بقدرتها على إدارة
شبكة واسعة ومتوازنة
من العلاقات والشراكات
دون أن تتحول إلى قيود
على قرارها الاستراتيجي**

“

إن قوة المملكة في المرحلة المقبلة لن تقاس فقط بحجم تحالفاتها، وإنما بقدرتها على إدارة شبكة واسعة ومتوازنة من العلاقات والشراكات دون أن تتحول إلى قيود على قرارها الاستراتيجي، لتظل الرياض نقطة ارتكاز فاعلة في معادلة الأمن الإقليمي والدولي، قادرة على الجمع بين الشرق والغرب، وبين الأمن والاقتصاد، وبين الشراكة والاستقلالية، وبين حماية مصالحها الوطنية والمساهمة في أمن المنطقة، ومن هنا، فإن ثقل المملكة لا يكمن فقط في ما تملكه من أدوات القوة، بل في قدرتها على توظيف هذه الأدوات لصناعة التوازن الاستراتيجي، واحتواء وإدارة الأزمات، وفتح مسارات الحوار، وبناء شراكات ترسخ أسس التعاون، وتجعل من المملكة طرفاً مؤثراً في تشكيل بيئة إقليمية أكثر أمناً وتوازناً واستقراراً.



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567



**Gulf Research Center
Jeddah**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**ulf Research Center
Foundation**

venue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
:mail: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel: +44-1223-760758
Fax: +44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع